

تجديد الخطاب الديني على ضوء متغيرات العصر Renewing Religious Discourse in Light of Contemporary Variables

رنا أنيس عدنان بليق⁽¹⁾
ana Anis Adnan Bleik⁽¹⁾

الملخص

إنَّ الشريعة الإسلامية نزلت بلغة العرب، فينبغي تفسيرها بما هو معهود في لغتهم، من هنا كانت مجموعة من الضوابط والقواعد التي لا بد من مراعاتها في عملية تفسير القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وفي تجديد الخطاب الديني، لا سيما أننا نجد كثيرًا ممن دعا إلى هذا التجديد أراد جعله أسيرًا لمفاهيم غريبة منبوضة؛ ليهدم عرى الإسلام عروة عروة. من هنا نشأ هذا السؤال: ما المتغيرات التي تستدعي تجديد الخطاب الديني؟ وما ضوابط هذا التجديد؟ يسعى هذا البحث إلى مناقشة هذا الموضوع وطرح حلول للمشكلات المطروحة بمنهج استقرائي عبر تتبع بعض المصطلحات المتعلقة بتجديد الخطاب، وبيانها بمنهج تحليلي. إنَّ التجديد القائم على فهم الشريعة بما يوافق العربية وأساليبها هو المنشود الذي يفتح الباب بمصراعيه للاستزادة من العلم، أما ما يقوم على أخذ بعض أحكام الشرع دون بعض بالتشهي فليس إلا تضييعًا للعربية وهدمًا للشريعة.

الكلمات المفتاحية: التجديد - الخطاب - الديني - الشريعة - المتغيرات.

Abstract

Islamic Sharia was revealed in the Arabic language, making it imperative to interpret its content within the linguistic context familiar to Arabs. Therefore, there are specific rules and principles that must be considered in interpreting the Quran and the Prophetic Hadith, and consequently in renewing religious discourse. Many advocates of this renewal have fallen into the trap of Western concepts that aim to dismantle Islam from within. What are the variables dictating the renewal of religious discourse? And what are the guidelines for this renewal?

This research aims to discuss this topic and propose solutions to the problems through an inductive method, tracing key terms related to discourse renewal and explaining them using an analytical interpretative approach. I have relied on an evidential reasoning methodology to document the evidence provided. Renewal based on understanding Sharia in alignment with the Arabic language and its methodologies is the sought approach, opening doors to increased knowledge and a return to the Quran and Sunnah for deductive reasoning. Conversely, arbitrary selections of some Sharia rulings rather than others, based on personal preferences- only lead to neglecting the Arabic language and undermining Sharia.

Keywords: Renewal, Discourse, Religious, Sharia, Variables.

⁽¹⁾ Global University, Faculty of Arts and Humanities, Arabic Literature, Ph.D in Arabic Literature Bachelor in Islamic Studies, Lebanon.

*Corresponding author: Ranableik1@gmail.com

⁽¹⁾ الجامعة العالمية، الآداب والعلوم الإنسانية، اللغة العربية وآدابها، دكتوراه في اللغة العربية وآدابها وبكلوريوس في الشريعة، لبنان.

*للمراسلة: Ranableik1@gmail.com

المقدمة:

1. موضوع البحث

يواجه العالم الإسلامي في أيامنا عواصف هائجة، أثّرت كثيرًا على ثقافتنا المتوارثة وعاداتنا الإسلامية ولغتنا الأم، بل كان لها كبير أثر على الالتزام بتعاليم الشريعة، هذه الأزمات أدّت إلى الكثير من التشويش، فمن ذلك اضطراب بعضهم في فهم حقيقة الإسلام وجوهره، والتجرؤ عند آخرين على الدين بإدخال ما ليس منه فيه؛ حيث أغلقت قلوبهم نوافذها. أمام هذه التحديات كان لا بد من إنشاء خطاب ديني تجديدي، بالعودة إلى الدين الصحيح، والوقوف على فهمه فهمًا صحيحًا مع الحفاظ على ثوابته؛ لإبراز الحقائق الأساس للدين الحنيف بوضوح، وتقنيد الأباطيل الشائعة.

لقد تلقت المجتمعات على اختلاف أنواعها هذه القضية باهتمام كبير، وأثارت جدلاً واسعاً حولها؛ فرأى بعضهم أنّ عملية التجديد ضرورة نتيجة لعدة اعتبارات، منها صعوبة فهم كثير من المصطلحات الفقهية التي صيغت منها المتن عند الجمهور العام، نظرًا للضعف الشائع في استخدام العربية، واقتصار فهمها على طلبة العلم في الغالب، فكان سعيهم إلى إيضاح تلك المفاهيم والاصطلاحات بعبارات هي أقرب إلى أذهان هؤلاء، بأسلوب ترغبي تحفيزي معتمد على التبسيط والتكرار، بإزاء من يتصدى للنيل من الدين، مستعينين بوسائل التواصل والتكنولوجيا، فدخلوا كلّ بيت وزلزلوا القواعد والثوابت عند كثيرين، فكانت إعادة اتجاه البوصلة إلى محلها أمرًا ملحًا، حيث الحقيقة الساطعة والنور الحقيقي، فأضحت الحاجة ماسةً إلى تجديد الخطاب.

وزعم بعضهم أنّ الأخذ بقواعد دين الإسلام وأصوله لا يتوافق مع التطور الذي وصلنا إليه، إنما هو تخلف، فسلكوا هذا المسلك لتحريف الدين وهدمه وتشويه حقيقته، وأطلقوا لفظ التجديد مريدين به تغيير المضامين وتبديل الأصول⁽¹⁾؛ لتكون متوافقة مع الثقافة الغربية المذمومة، فجعلوا الدين عرضة للتبديل المستمر بما يتوافق مع التطور العلمي بزعمهم، فأحلوا الحرام وسمّوا الكفر إيمانًا، وقالوا هذا تجديد!

إنّ التجديد الحقيقي عملية إصلاحية إنقاذية لجيلنا ومجتمعاتنا لتثبيت أقدامهم وترسيخها في دين الإسلام، وليست عملية تخريبية ولا هدمية، من هنا كانت رغبتني في دراسة مفهوم التجديد، وبيان أن ذلك لا يكون إلا بالعودة إلى الأصول والالتزام ضوابط معيّنة منعًا من طمس معالم الدين، أو الاقتطاع منها، وحرصًا على نزع ما أضيف إليه مما ليس منه.

2. مشكلة البحث:

- لم كانت الحاجة إلى تجديد الخطاب الديني؟
- ما ضوابط تجديد الخطاب ومحدوراتها؟
- ما الأهداف المرجو تحقيقها عند تجديد الخطاب؟

(1) الشريف، محمد بن شاكر، تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف، د.ط، مجلة البيان، الرياض، 1425هـ، (ص/37).

3. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى أمور متعددة:

- بيان أنه ينبغي أن يكون محور اهتماماتنا تجديد الخطاب الديني بسبب الفجوة الكبيرة بين كثير من الناس وتعلمهم أمور الدين.
- التأكيد على أن التجديد ليس معناه تبديل أصول الدين وقواعده؛ إنما العود إليها وفهمها والتعبير عنها بأسلوب خطابي جديد يراعي النوازل والمستجدات من غير تحريف ولا تزيف.
- بيان أن التجديد يفتح باباً واسعاً للاستزادة من العلم بتشجيع الناس وجذبهم وإبعادهم عن الإلحاد.

4. الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع:

- "تجديد الخطاب الديني وتقويم السلوك الإنساني: تأصيله ومجالاته وشواهد التطبيقية في ضوء أحاديث الصحيحين" لنجاح محمد حسين العزام، 2020م.
- "دور الخطاب الديني في تغيير البيئة الفكرية بين الإصلاح والإفساد" لنبيل الكربلائي، 2014م.
- "تجديد الخطاب الإسلامي الرؤى والمضامين" لعبد الكريم البكار، 2006م.

5. أهمية موضوع البحث:

تتبع أهمية هذا الموضوع من نواح منها:

- يُعدُّ تجديد الخطاب الديني وسيلة لتفسير القيم والمفاهيم الدينية الأصلية بطرق مفهومة لأبناء الجيل الحالي.
- يُعدُّ طريقة لجذب الشباب والأجيال الجديدة باعتماد أساليب وطرق مختلفة في الخطاب.
- يُعدُّ نقطة انطلاق لمن يريد البدء بالدعوة إلى الله في هذا الزمن باعتماد خطاب ديني متجدد؛ إذ فيه بيان المستجدات التي تستدعي تجديده وضوابطه وبيان الأساليب والطرق التي ينبغي أن يسلكها الداعي وتلك التي يتجنبها.

6. مسوغات اختيار الموضوع:

إنَّ انتشار الجهل والفساد وابتعاد الكثيرين عن تعلّم علم الدين يدعو إلى أن يفكر الواحد منا بأساليب مختلفة لجلب هذا الجيل وتحفيزه وإبعاده عن الأفكار المسمومة التي يُسوّق لها لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، وبما أن تجديد الخطاب قد تكلم فيه الكثيرون، فمنهم من جعله ذريعة لطمس معالم الدين وهدم أركانه، ومنهم من عدّه طريقاً للدعوة إلى الهدى بسبلٍ مختلفة وأساليب شتى⁽¹⁾، ولعل فيه بياناً لفكرة أنَّ التجديد لا يكون بهدم الدين وتغيير قواعده وأحكامه، إنما التجديد يكون في الخطاب وطريقة إلقاء المعلومات للسامعين.

(1) الشريف، محمد بن شاكر، تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف، ص/12.

7. منهج البحث:

اعتمدتُ في بحثي على المنهج الاستقرائيّ عبر تتبع لبعض المصطلحات المتعلقة بموضوع بحثي وبيانها في سياقها اللغويّ والشرعيّ، والمنهج التحليليّ لإظهار الأفكار المرادة بشكل دقيق، ولتوثيق ما أورده من أدلة وبراهين من القرآن والسنة.

8. أقسام البحث:

البحث يتألف من مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهرست المصادر والمراجع:

• المقدمة فيها:

- 1- موضوع البحث.
- 2- مشكلة البحث.
- 3- أهداف البحث
- 4- الدراسات السابقة.
- 5- أهمية موضوع البحث.
- 6- مسوّغات اختيار الموضوع.
- 7- منهج البحث.
- 8- أقسام البحث.

• والتمهيد وفيه بيان مفهوم تجديد الخطاب الديني.

- المبحث الأول: المتغيرات التي تستدعي تجديد الخطاب.
- المبحث الثاني: ضوابط التجديد ومحذورات.
- وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.
- فهرست المصادر والمراجع.

التمهيد:

ما معنى تجديد الخطاب الديني؟ لفهم هذا المصطلح لا بد من بيان معنى الخطاب والدين والتجديد. أما الخطاب ففي اللغة مراجعة الكلام⁽¹⁾ ومثله المخاطبة، وقد خاطبه، وهما يتخاطبان. وخطب الخطيب على المنبر، يخطب خطابة. واسم الكلام: الخطبة. وَقَالَ ثَعْلَب: "خطب على القوم خطبة"، فجعلها مصدرًا⁽²⁾. والخطب: الأمر الذي تقع فيه المخاطبة والشأن والحال، ومنه جلّ الخطب أي عظم الأمر والشأن⁽³⁾. والدين في اللغة الطاعة، يقال: "دانوا لفلان" أي أطاعوه⁽⁴⁾، والعادة والشأن⁽⁵⁾ ومنه قوله (الوافر):

تَقُولُ إِذَا دَرَأْتُ لَهَا وَضِيئِي أَهَذَا دِينُهُ أَبَدًا وَدِينِي

والجزء كقولك: "دان الله العباد يدينهم يوم القيامة" أي يجزيهم⁽⁶⁾. ويكون بمعنى القضاء نحو: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النور: 2] أي في قضائه وحكمه وشريعته، وبمعنى الحال: سئل بعض الأعراب فقال: "لو كنت على دين غيره لأجبتك" أي على حال غيره⁽⁷⁾. ويطلق على الحق والباطل، ويشمل أصول الشرائع وفروعها. وفي الاصطلاح عبارة عن وضع إلهي سائق لذوي العقول باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات، قلبيا كان أو قابليا، كالاتقاد والعلم والصلاة⁽⁸⁾، وقد يطلق بمعنى الملة⁽⁹⁾ كما في قوله تعالى: ﴿دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنعام: 161] ولذلك أُبدلت منه⁽¹⁰⁾.

فعلى هذا الخطاب الديني هو الخطاب الذي يُبلغ به العالم دين الله، ببيان ما ورد في الكتاب والسنة وما أجمعت عليه الأمة، ولهذا الخطاب أساليب متعددة تختلف باختلاف الجمهور المستهدف منها:

- التوضيح: حيث يستخدم لإيصال المعلومات بدقة ووضوح وموضوعية.

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ)، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دط، دار ومكتبة الهلال، لبنان، د.ت، 222/4.

(2) ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ-2000م، 122/5.

(3) الكجراتي، محمد طاهر بن علي الصديقي (ت986هـ)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، الطبعة الثالثة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1387 هـ-1967م، 60/2.

(4) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، 73/8.

(5) الفارابي، إسماعيل بن حماد (ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ-1987م، 2118/5.

(6) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، 73/8.

(7) أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى (ت1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، دط، مؤسسة الرسالة، لبنان، د.ت، ص/444.

(8) أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص/443.

(9) المصدر نفسه، ص/443.

(10) النعماني، عمر بن علي (ت775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ-1998م، 516/2.

- الاستدلال: حيث يستخدم الخطيب الأدلة العقلية والنقلية من الكتاب والحديث الشريف لدعم نقاطه وتفسير المفاهيم الدينية.
 - الإيجاز والتبسيط: يُستخدم هذا الأسلوب لجعل المفاهيم الدينية مفهومة وواضحة للجمهور المستمع، وذلك عبر استخدام لغة بسيطة ومباشرة.
 - التشبيه والمجاز: تُستخدم التشبيهات والاستعارات لتوضيح المفاهيم الدينية وجعلها أكثر إيضاحًا وتأثيرًا.
 - القصص والأمثلة: يروي الخطيب القصص والحكايات الدينية ويُوظف الأمثلة لتوضيح القيم والمواظ.
 - التأثير العاطفي: يهدف الخطاب الديني في بعض الأحيان إلى تحريك مشاعر الخوف أو الفرح أو الحزن للتأثير على السامعين من جهة السلوك والتفكير.
 - التحفيز والتشجيع: يُستخدم هذا الأسلوب لتشجيع الممارسات الدينية.
 - النقد الاجتماعي: يمكن للخطيب أيضًا استخدام النقد الاجتماعي للتأثير على سلوك الجمهور وتوجيههم نحو السلوك الصالح والمسؤول.
 - التكرار: تكرار الرسالة المراد إيصالها خلال الخطاب يساعد في تثبيتها في ذهن الجمهور.
 - المواظ: بتقديم النصائح والتوجيهات الدينية للجمهور، وتوجيههم نحو السلوك الصالح والقيم الإيجابية.
- هذه بعض الأساليب الشائعة التي يستخدمها الخطيب الديني لنقل الرسالة الدينية والتأثير على الجمهور، ومن المهم أن يكون الداعي قادرًا على استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب لتلبية احتياجات الجمهور.
- أما التجديد فهو لغة من تجدد الشيء أي صار جديدًا، وأجدّه وجدّده واستجدّه بمعنى صيّرَه جديدًا⁽¹⁾، وقد ورد لفظ (جديد) في القرآن في عدة مواضع منها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ إِذَا كُنَّا تُرَابًا إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد:5]، معناه فعجب قولهم (إِذَا كُنَّا تُرَابًا) أي وبلىنا فُعِدْمَنَا (إِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) معناه إنا لمجدّدٌ إنشأؤنا وإعادتنا خلقًا جديدًا كما كنا قبل وفاتنا، تكذيبًا منهم بقدرة الله، وجحودًا للنواب والعقاب والبعث بعد الممات⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿أَفَعِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق:15]، يقول تعالى جلّ وعزّ: هم في شكّ من قُدرتنا على أن نخلقهم خلقًا جديدًا بعد فنائهم، وبلائهم في قبورهم⁽³⁾.
- فتجديد الخطاب الديني لا يعني تبديله ولا تغيير الشريعة، إنما العود إلى الأصول إلى كتاب الله وسنة نبيّه، العود إلى الحال التي كان عليها قبل أن يُنزعَ منه ما نُزِعَ فيه ما ليس منه وإيصال أمور الشرع إلى المخاطبين بأساليب مختلفة تراعي عقولهم وأفهامهم، هذا مع الاجتهاد فيما طرأ من وقائع ممن هو أهل للاجتهاد، على ما ذكر علماء الأصول في كتبهم. فالمراد بهذا المصطلح ترك التقليد الأعمى لبعض المفاهيم المقيّنة العقيمة التي تدعو إلى تشويه الدين وإلصاق أبشع الاتهامات به وتلك التي تحاول الحط من قدره. نعوذ بالله من الخذلان.

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، 111/3.

(2) الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، 1420هـ—

2000م، 346/16.

(3) المصدر السابق نفسه، 340/22.

المبحث الأول: المتغيرات التي تستدعي تجديد الخطاب

تتغير المجتمعات البشرية بشكل مستمر، متأثرة بالتغيرات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. هنا يبرز سؤال مهم "كيف يتفاعل الخطاب الديني مع هذه المتغيرات؟". إن تجديد الخطاب الديني موضوع مثار بشكل واسع في العديد من الأوساط الاجتماعية والأكاديمية لمواكبة العصر الحديث؛ لأن الدين الإسلامي هو الأصل في تشكيل القيم والمبادئ التي توجه سلوك الأفراد والمجتمعات؛ لذا يعتبر التوجيه من قبل علماء الدين أمراً بالغ الأهمية، فهم الذين يستطيعون توجيه الخطاب الديني بشكل يتلائم مع حاجات الناس وواقعهم، دون التنازل عن مبادئ ديننا الحنيف.

فما المتغيرات التي استدعت تجديد الخطاب الديني في هذا العصر؟

أولاً: ضعف المعرفة باللغة العربية الفصيحة الذي أضى عائناً يفصل بين الفهم الصحيح وبين معاني النصوص القرآنية والحديثية وتراكيب المتون والمصنفات التي نسجتها أقلام علمائنا الأفاضل، ومن المعلوم شدة الترابط بين علوم العربية والتفسير⁽¹⁾ وعلوم الشريعة، هذا الأمر دفع الداعي في مهمته النبيلة للسعي إلى تقديم المفاهيم الدينية والقواعد الشرعية بأسلوب يصل إلى عقول الناس بسهولة، وينسجم مع فهمهم البسيط لتبليغ الحق، يستعمل كلمات تتغلغل في القلوب وتثير العقول، ليسهل فهم الدين وتفسيره بطريقة تلامس الجميع، فيبني جسراً من التواصل يربط بين الأفكار العميقة والأذهان البسيطة. وهذا الضعف ناجم عن أسباب شتى منها:

- الاستخدام المفرط للتكنولوجيا: في عمق عصر التكنولوجيا الرهيب الذي أسر الكثيرين تظهر أمامنا تحديات ومخاوف كثيرة، على الرغم من بعض الإيجابيات التي تقدمها أوجه الابتكار والتقنية في عالم التعليم وتطويره. فرغم أننا نسعى لجني ثمار هذا التطور في كثير من الأحيان، إلا أنه سلاح ذو حدين؛ فهذا التقدم العلمي قد نسج خيوطاً متشابكة، مما فتح بوابة الوصول إلى الكتب بطريقة أسهل وبتكلفة أقل من خلال النسخ الرقمية، وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها، لكنه في الوقت نفسه فتح جرحاً في قلب اللغة العربية، فمع اعتبار الإنجليزية لغة رئيسية للإنترنت تراجع استعمال العربية بين عدد كبير من مستخدمي التكنولوجيا الرقمية المتنوعة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن استخدام المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي قد أسهم في تغيير نمط التواصل اللغوي لدى الأفراد، فقد لوحظ انتشار استخدام الأرقام بدلاً من الحروف في التعبير، وهذا يؤدي إلى فقدان جزء كبير من الغنى اللغوي، واستخدام العامية بدلاً من اللغة الفصحى، واستعمال الكلمات الأجنبية بدلاً من مرادفاتها العربية، ولا شك في أن هذا قد تسبب في ضعف مهارات اللغة العربية لدى العديد من الأفراد، وبالتالي قد أثر سلباً على الحفاظ على هويتهم اللغوية والثقافية.

- استخدام الهواتف المحمولة: نشهد في هذا العصر تأثير استخدام الهواتف المحمولة على ثراء اللغة وجمالها في قلوب كثير من مستخدميها وأذهانهم، فنجد أن هذه التكنولوجيا الفذة التي أصبحت رفيقاً دائماً في حياتنا عكّرت ما يُعدُّ أساساً لثقافتنا وهويتنا وهو بريق اللغة وروعيتها، فتراجعت الطريقة التقليدية في التواصل بين البشر؛ حيث أصبحت الشاشات الوسيلة الأساسية للتواصل حتى في المكان الواحد وفي الجلسات العائلية والاجتماعية، فالكمل

(1) المنصور، نايف، أهمية اللغة العربية في دراسة علوم الشريعة، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد (47)، 2022م.

منشغلون بأجهزتهم التي استحوذت عليهم، وحالت دون تحاورهم باللغة العربية. ولقد شهدنا كيف أصبحت الرسائل النصية القصيرة والمحادثات السريعة عبر التطبيقات محلاً لاستخدام الاختصارات والرموز، فالرقم (7) مثلاً يقابل الحرف (ح) وهذا الرمز (:) يدل على التبسم. ومع ضغوطات الحياة وسرعة الاعتقاد على هذه الأساليب تتضاءل قدرة الأفراد على التعبير بشكل صحيح بسلاسة باللغة الأم، مما يؤدي إلى تراجع التراث اللغوي والثقافي العريق والانحراف عن القواعد اللغوية التقليدية وتبني أساليب لغوية غير معتادة. هذا بالإضافة إلى ازدهار مصطلحات جديدة، بدأت تتسلل إلى لغتنا وتؤثر على الصياغة الصحيحة للجمل والنصوص.

البيئة الاجتماعية: تُراحم اللغات الأجنبية اللغة العربية، ويظهر هذا جلياً في كثير من مظاهر البيئة الاجتماعية، نرى شوارعنا تملؤها لوحات المؤسسات والمحلات التجارية وقد كُتبت بحروف أجنبية، وكأنّ لغتنا قد تراجعت إلى الهامش، وفي ملابس أطفالنا نجد عبارات لا تتناغم مع قيمنا ومبادئنا ولا تعكس تطلعاتنا مقتبسة من لغات بعيدة، نراقب ذبول حضور العربية في كل زاوية من زوايا حياتنا حتى في البيوت مع وجود مربيّات أجنبيّات يشرفن على تربية أطفالنا وتنشئتهم، وسعي الكثير من الآباء إلى تعليم أطفالهم لغات أجنبية قبل العربية، معتقدين أن ذلك هو السبيل للنجاح الشخصي والمهني؛ لتوافر فرص العمل المغرية بها والداعية لتعلمها أو لمجرد الانبهار بها، ومهما كان سبب هذا الإقبال فإنه يُقلّل بلا شكّ من فرص الاتجاه لتعلم اللغة الأم⁽¹⁾ كما يُقلّل من تداول مفرداتها، فينشأ الولد جاهلاً بلغته، فكيف يُرجى منه بعد ذلك فهم كتاب الله وحديث رسوله؟

إنّ الأمان ليس ببناء جدران حول الأطفال تحول بينهم وبين فهمهم لدين الإسلام، بل هم بأمس الحاجة إلى جسر بين لغات العالم ولغة الدين، ينقلهم بأمان إلى ضفاف الفهم العميق والتقدير لتراثهم الإسلامي.

ثانياً: الإعلام: يُعدّ الإعلام أحد أهم الوسائل التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات من نواح مختلفة، دينية واجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية، لأنّ دوره يتجاوز مجرد نقل المعلومات والأخبار، ويتمثل ذلك في قدرته على تغيير اعتقادات كثيرين، وتوجيه توجهاتهم وتشكيل آرائهم وسلوكياتهم، وتشجيعهم على التصرف بطريقة معينة. وقد ساهم الإعلام في أيامنا في نقل عادات وتقاليد غربية مدمومة، من خلال برامج تلفزيونية تروج لنمط حياة متحرّر من أي قيود أخلاقية⁽²⁾، وأفلام تصوّر المظاهر الدنيوية على أنها غاية في حد ذاتها، مستهزئة بالقيم الدينية الإسلامية في بعض الأحيان.

إنّ للإعلام أثراً كبيراً على سلوكيات الكثير من الأفراد والمجتمعات، من خلال تقديم نماذج لتقليدها واتباعها، أو ترويج سلوكيات معينة غير مرغوب فيها، وهو يُستخدم بشكل متزايد في نشر الأفكار الخاطئة، والإلحاد والانحلال وتلميع الباطل، وإثارة الشبه حول بعض أحكام الدين، ومنها مسألة تعدد الزوجات، وتزيين ما يسمى بالمساكنة بدعوى التطور والحرية، ويدرجون ذلك تحت ما يسمونه بحرية الفكر والاعتقاد، ولو كان للإنسان أن يعمل برأيه ما بعث الله الأنبياء مبشرين ومنذرين، بشرى المؤمنين بالثواب والكافرين بالعذاب، فما أمرهم به من واجب ملزمون بفعله وما نهوهم عنه تحريماً ملزمون بتركه، فما كان قولهم بحرية الرأي والاعتقاد إلا قولاً بالانحلال من الدين. أين هم من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: 19]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ

(1) المعتوق، أحمد، الحصيلة اللغوية أهميتها مصادرها وسائل تنميتها، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1417هـ، ص/16.

(2) عبد السلام، جعفر، الإسلام وتطوير الخطاب الديني، الطبعة الأولى، دار البيان للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1423هـ، ص/21.

وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» [آل عمران: 85]، أم أنهم يأخذون بعض الكتاب دون بعض؟! وليس لهم متمسك وحجة بقول تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: 6] فيما يدّعون، فقد نقل الرازي في تفسيره عن ابن عباس ترجمان القرآن في تفسيرها ما نصه: "قال ابن عباس: لكم كفركم بالله ولي التوحيد والإخلاص له، فإن قيل: "فهل يقال: إنه أذن لهم في الكفر" قلنا: "كلا فإنه عليه السلام ما بعث إلا لل منع من الكفر فكيف يأذن فيه، لكن المقصود منه أحد أمور أحدها: التهديد"⁽¹⁾.

أمام هذا الجرف الواسع من الهجمات الإعلامية كان لا بد أن نعي تأثيراتها، ونبذل جهوداً لمواجهة هذه التحديات وحماية مجتمعنا، باستنفاد كل الوسائل والطرق والاستراتيجيات الممكنة، إذ ترتقب أنظار من له غيرة على الدين بقلق ما يمكن أن تستنزفه من عقيدة ووعي صحيح. وهذا يملّي على الداعي مسؤولية تجديد خطابه، كي ينقل بثبات المفاهيم الحقيقية، وينبذ بقوة الأباطيل المزينة بثياب الحق، للوصول بمن أمكنه إلى طريق الصواب. نعم لا بد من الحكمة في استخدام أساليب وأدوات جديدة ليكون التأثير إيجابياً، فيقلص حجم الأضرار والكوارث التي تتبع عن هذا النوع من الإعلام.

ثالثاً: ظهور العديد من المعاملات التي لم تكن موجودة في زمن نزول الوحي، وهذا يتطلب بالفعل بيان الوجه الشرعي الصحيح لها. فالتغيرات التقنية التي شهدتها العالم أدت إلى ظهور سلوكيات ومعاملات جديدة، لم يُنصّ عليها في كتب الفقه. وهنا يبرز دور المجتهد الذي يستنبط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة، لأن أمر الاجتهاد ليس متاحاً لأي داعٍ وأي عالم، إنما لمن بلغ مرتبة معينة، وتوافرت فيه شروط متعددة، نصّ عليها الأصوليون، فالتجديد هنا ليس في الخطاب فحسب، إنما باستخراج حكم ما، على أن بعض هذه المعاملات قد تكون جديدة في الاسم فقط، لكنها في الحقيقة ليست جديدة بمفهومها الأساسي.

إن استنباط الأحكام من الكتاب والسنة لما يطرأ من وقائع لم ينص على حكمها ليس فيه تغيير للشرعية، إنما هو من الدين، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر» رواه الشيخان⁽²⁾، أما التغيير والانحراف عن الطريق القويم فهو أن يقال عن أمر معلوم حكمه في الشرع بخلافه كما هو شائع في أيامنا وأمثله كثيرة جداً، فهذا يُجوز خروج المرأة كاشفة العورة، وذلك يبيح الشذوذ وآخر يكفر الأمة إذا لم توافقه في مقاله... ثم يتكلمون بهذا كله باسم الدين والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: 36]، معناه لا تقل ما ليس لك به علم⁽³⁾.

(1) الرازي، محمد بن عمر (ت606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ، 332/32.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، 1422هـ، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، الحديث رقم (7352)، 108/9. النيسابوري مسلم بن الحجاج (ت261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم = صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د. ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، الحديث رقم (1716)، 1342/3.

(3) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، 446/17.

رابعاً: العولمة: مع بداية القرن الواحد والعشرين اجتاحت العالم رياحٌ جديدة، رياح العولمة التي أطلت بخجل في منتصف القرن التاسع عشر، ففتحت أبواب التواصل بين الثقافات وأظهرت شبكة واسعة ومتداخلة من التقاليد والعادات المختلفة. ولم يمض وقت طويل حتى لوحظ تغير تدريجي في المجتمعات؛ لأن مفهوم العولمة يشمل الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني، ومخاطرها تشمل كل هذه الجوانب، فمن الجانب الديني نرى خطورتها في محاولة خلخلة المعتقدات الإسلامية، من خلال إقصاء الإسلام وإحلال القواعد والقوانين الغربية المستمدة من العلمانية.

إن كثيراً من شعوب تلك البلدان يسعون إلى نشر معتقداتهم، من خلال القوانين التي يضعونها، وبثها عبر مؤتمراتهم وأفلامهم حتى ألعابهم التي تنتشر في بقاع الأرض، فزينا تلك القواعد التي وضعوها، ورفعوها واستهزؤوا بقواعد الشريعة الإسلامية، ونسبوا إليها الرجعية والظلم، حتى وصل الحال ببعضهم إلى الاستخفاف بأفضل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، ولم يقف في وجههم إلا الندرة النادرة من القوى النافذة. ومن ناحية أخرى، ألفت تلك الرياح العاصفة بظلالها على عاداتنا وتقاليدنا، فبدأت تنمو عادات جديدة، أثارت القلق لدى من عنده غيرة على الدين والعرض والأسرة؛ لأنّ توجهها في الغالب نحو الانحراف والتفكك الأسري والشذوذ والعنف والجرائم، وكلّه بدأ ينتشر في صميم مجتمعنا شيئاً فشيئاً، أشاعوه عبر القنوات الفضائية وبرامج الإعلانات والدعايات التي تدعو إلى الرذيلة، سعياً لتنشئة جيل فاسد لا غرض له إلا اللهو والتهاوت خلف الملذات والشهوات والحرام. فالتقاليد الجديدة التي جلبتها لم تكن منسجمة مع قيمنا العريقة، ومبادئنا الاجتماعية والثقافية والدينية. فبدأت تُهدّد بثشويه هويتنا. هذا التغير المخيف يتطلب تطوير المناهج التعليمية التربوية المشتعلة على تطورات العصر؛ لبيان ما يتعارض مع مبادئنا وقيمنا، وغرسه في قلوب وعقول أبنائنا ليتجنبوه، كما يتطلب تجديدًا في الخطاب الديني بأن يكون موجّهاً مرغّباً ومرهّباً؛ ليتناسب مع هذه التحديات ويواجهها؛ لنشر الوعي الشرعي، وتوجيه الناس إلى فهم صحيح وعميق لتعاليم الدين.

المبحث الثاني: ضوابط التجديد ومحذوراته

في عالم الهندسة تكمن أهمية الأسس الصحيحة والمتينة في بناء مبان قوية؛ إذ البناء الذي يقام على أسس ضعيفة يوشك أن ينهار ويتهاوى، فكذا عملية التجديد والتحديث، في أي مجال سواء كان دينياً أو اجتماعياً أو غيرهما تتطلب ضوابط وقواعد صحيحة وواضحة، وإلا لكان هدمًا وتخريبًا، فيفوت بذلك الهدف المنشود منه. لذا كان لا بد لتجديد الخطاب الديني من ضوابط توجهه نحو الهدف المرجوّ. ومن هذه الضوابط:

أولاً: التقيد بالمبادئ الأساسية والقيم الدينية الثابتة:

لا بد أن يحافظ الخطاب الديني على المبادئ الأساسية والقيم الثابتة في الدين على الرغم من التجديد، وذلك يكون بالعود إلى الأدلة الشرعية الأربعة، الكتاب العزيز والسنة النبوية الشريفة وإجماع الأمة والقياس⁽¹⁾، فينبغي أن تكون هذه الأربعة هي التي عليها المعتمد، وإليها المرجع في فهم أمور الدين، وإن كانت طريقة طرحها وأسلوب بيانها يختلف باختلاف المخاطب.

أما حجية الكتاب فلا يخالف فيها مسلم إذ هو كلام الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: 122] وليس المقام هنا ببيان كونه حجة بذكر الأدلة العقلية، وأما السنة فالأدلة على كونها حجة كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 4] وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: 65]، فالقرآن الكريم قد نص على السنة، فيجب الأخذ والعمل بها، وإلا يكون المنكر كمن آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾ [البقرة: 85]، فهذه الآيات ونحوها تدل على وجوب طاعته عليه أفضل الصلاة والسلام ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]، فإله تعالى أمر بطاعته وطاعة رسوله عليه الصلاة والسلام وأولي الأمر، وطاعة رسوله اتباع الكتاب والسنة كما روي عن عطاء رضي الله عنه⁽²⁾.

أما حجية الإجماع فيستدل عليها من القرآن بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَدُضِّلْهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115] فقد روي أن الإمام الشافعي قرأ القرآن ثلاث مرات حتى وجد هذه الآية، مستدلاً بها على حجية الإجماع، ووجه الدليل أنه تعالى جمع بين مشاققة الرسول صلى الله عليه وسلم واتباع غير سبيل المؤمنين في الوعيد، فدلّ على حرمة اتباع غير سبيلهم، وإذا حرم اتباع غير سبيلهم وجب اتباع سبيلهم؛ لأنه لا يخرج عنهما، وإن لزم اتباع سبيلهم ثبت حجية الإجماع⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: 110]. فشهد للأمة بهذه الخصال، ولو جاز إجماعهم على الخطأ لما كانوا بهذه الصفة، ولكانوا قد أجمعوا على المنكر وتركوا المعروف، وقد أمنتنا الله عن وقوع ذلك منهم، بوصفه إياهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر⁽⁴⁾، وآيات أخرى ذكرها الأصوليون في كتبهم. والطريقة الثانية في إثبات حجية الإجماع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أخبار يفيد مجموعها التواتر المعنوي في كونه حجة، منها قوله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي بصرة الغفاري: «سألت

(1) الخطاب المالكي، محمد أبو عبد الله (ت954هـ)، قرّة العين بشرح ورقات إمام الحرمين، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، د.ت، ص/70.

(2) السيوطي، عبد الرحمن (ت911هـ)، الإكليل في استنباط التنزيل، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص/94.

(3) السبكي، نقي الدين علي بن عبد الكافي (ت756هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب (ت771هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ - 1995م، 353/2.

(4) الجصاص، أحمد بن علي (ت370هـ)، الفصول في الأصول، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، 1414هـ - 1994م، 263/3.

الله عز وجل ألا يجمع أمتي على ضلالة فأعطينيها»⁽¹⁾ وفيه راوٍ لم يسم⁽²⁾، ورواه ابن ماجه⁽³⁾ والترمذي⁽⁴⁾ وأبو داود⁽⁵⁾ بألفاظ أخرى.

وأما حجية القياس فمن الكتاب قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83] فأمر باستنباط ما أشكل عليهم حكمه، وأولو الأمر هم أهل العلم بلا ريب لا الجهلة؛ لأن قوله تعالى: (الذين يستنبطونه منهم) صفة لأولي الأمر، وقد أوجب الله تعالى على الذين يجيئهم أمر من الأمن أو الخوف أن يرجعوا في معرفته إليهم، ولا يخلو إما أن يرجعوا إليهم في معرفة هذه الوقائع مع حصول النص فيها، أو مع عدم حصول النص فيها، والأول باطل، لأنه على هذا التقدير لا يبقى استنباط؛ لأن من روى النص في واقعة لا يقال: إنه استنبط الحكم، فثبت أن الله جلّ وعزّ أمر المكلف برد الواقعة إلى من يستنبط الحكم فيها، ولولا أن الاستنباط حجة لما أمر المكلف بذلك، فثبت أن الاستنباط حجة، والقياس إما استنباط أو داخل فيه، فوجب أن يكون حجة⁽⁶⁾.

ثانياً: قبول الشريعة كلها:

إنّ التجديد في الخطاب الديني لا يعني التخلي عن أي جزء من الشريعة، بل المراد من ذلك التعبير عنها بأسلوب يفهمه المخاطبون، مع المحافظة على جوهر الرسالة الدينية ومبادئها الأساسية، فإن الله تعالى أنزل القرآن على نبيه وأمره بتبليغه، وقد بلغ صلى الله عليه وسلم ما أمره الله به على ما أمر الله، وبين للناس أمور الدين، وقد أمر الله العباد باتباع النبي صلى الله عليه وسلم في كل ما جاء به ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: 7]، فكل ما جاء به حق وكل ما نهى عنه باطل، ولا يمكن للداعي أن يقوم بعملية التجديد إذا أخذ جزءاً من الشريعة وترك الباقي وفقاً لهواه، كيف يكون ذلك وهو بهذا يخالف القرآن ويعارض الدين؟ فليس من التجديد ما يقوله البعض من الأخذ بالقرآن وترك السنة، بل كيف يكون أخذاً بالقرآن والقرآن يأمر باتباع النبي وهو يرفض؟ وليس من التجديد أيضاً الأخذ ببعض السنة دون بعض، ولا ببعض الأحكام دون بعض.

(1) ابن حنبل، أحمد (ت241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1421هـ - 2001م، 200/45.

(2) الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق حسام الدين القدسي، دط، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ - 1994م، 222/7.

(3) ابن ماجه، محمد القزويني (ت273هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دط، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت، 1303/2.

(4) الترمذي، محمد بن عيسى (ت279هـ)، الجامع الكبير - سنن الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، 36/4.

(5) السجستاني، أبو داود سليمان بن إسحق (ت275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دط، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، 98/4.

(6) الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، 154/10.

ثالثاً: تفسير ما ورد في الشرع على وفق لغة العرب:

القرآن الكريم نزل باللغة العربية، وهذا يعني أنّ فهمه وتفسيره لا بد أن يكون وفقاً للغة العربية وأساليبها. قال تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: 195]. لغة القرآن هي لغة العرب في زمن النزول، وقد كانت معروفة ومفهومة للعرب في ذلك الوقت، فلا يُقبل تفسيره بما يخالف لغتهم، ولا بما لا عهد للعرب به في لغتهم. وكذا بالنسبة للأحاديث النبوية، فإن فهمها وتفسيرها ينبغي أن يكون بناءً على اللغة العربية الفصحى وتركيباتها اللغوية. فلا بد أن يكون المفسر قادراً على استخدام اللغة العربية بشكل صحيح ومتقن عند تفسيره القرآن والأحاديث النبوية، بأن يكون متمكناً في العربية في اللغة والنحو والصرف والبلاغة، بالإضافة إلى غيرها من العلوم، وذلك لضمان الوصول إلى فهم دقيق للنصوص الدينية، وتطبيقها بشكل صحيح في الحياة اليومية.

إن تفسير القرآن الكريم يتطلب علماً وفهماً عميقين للغة العربية وعلومها، فضلاً عن معرفة واسعة بالعلوم الشرعية، من عقيدة وفقه وأصول فقه وغيرها، فلا ينبغي أن يتجرأ على الخوض فيه إلا من بلغ مرتبة عالية في العلم. لكن للأسف في أيامنا، انتشرت ظاهرة عجيبة حيث نرى الكثير من الناس يدعون القدرة على التفسير دون أن يكونوا مؤهلين لذلك، وقد يكون ذلك نتيجة للتشويش الذي يتعرض له العلم، أو بسبب الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، التي تمنح منبراً لكل من يرغب في الكلام أن يقول ما يريد، فيؤدي إلى انتشار الضلال والعياذ به فينبغي الحذر والتحذير من ذلك.

رابعاً: الالتزام بكون الشريعة لا تناقض فيها:

الدين من عند الله تعالى وما كان من عند الله لا تناقض فيه، القرآن كلام الله والحديث كلام رسوله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: 4]، والتجديد الموافق للأصول هو الذي يتعامل مع الشريعة على أنه لا تعارض بين أجزائها، إنما هي تتألف وتتربط، فما ورد مما ظاهره التعارض يتعامل معه على ما ورد في الشرع، فقد نص الأصوليون على أنه إذا تعارض ظاهر نصين فلا يخلو إما أن يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاماً والآخر خاصاً أو كل واحد منهما عاماً من وجه خاصاً من وجه، فإن كانا عامين، فإن أمكن الجمع بينهما جُمع، بأن يُحمل كل منهما على حال، وإن لم يمكن الجمع بينهما يتوقّف فيهما إن لم يعلم التاريخ إلى أن يظهر مرجّح، فإن عُلم التاريخ نُسخَ المنتقَد بالمتأخّر، وكذلك إن كانا خاصين، فإن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فَيُخَصَّصُ العام بالخاص، وإن كان كل منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه فَيُخَصَّصُ عموم كلٍّ منهما بخصوص الآخر⁽¹⁾، وأما ما ورد في القرآن والحديث من آيات متشابهة وأحاديث متشابهة فترد إلى المحكم وتؤوّل على ما يوافق المحكم، وإلا لزم أخذ بعض الشريعة وترك بعضها وهو غير مقبول.

(1) الخطاب المالكي، محمد أبو عبد الله، قرّة العين بشرح ورقات إمام الحرمين، ص/66.

خامساً: التمسك بكون العقل شاهداً للشرع:

يُعدّ العقل أداة لفهم الشرع وتطبيقه، وهو إنما ثبت بالعقل، فلا يتصور وروده بما يُكذّب العقل فإنه شاهده، فلو أتى بذلك لبطل الشرع والعقل معاً، فعلى هذا كل لفظ يرد من الشرع في الذات والأسماء والصفات مما يوهم خلاف العقل فلا يخلو إما أن يكون متواتراً أو واحداً، فإن كان واحداً وهو نص لا يحتمل التأويل قطعنا بتكذيب ناقله أو سهوه أو غلظه، وإن كان ظاهراً فالظاهر منه غير مراد، وإن كان متواتراً فلا يتصور أن يكون نصاً لا يحتمل التأويل، فلا بُدَّ أن يكون ظاهراً أو محتلاً، فحينئذ نقول إن كان الاحتمال واحداً تعين أنه المراد بحكم الحال، وإن بقي احتمالان فصاعداً فلا يخلو إما أن يدل قاطع على تعيين واحد منها أو لا، فإن دلّ عليه فواضح، وإن لم يدل قاطع على التعيين فهل يعين بالظن والاجتهاد؟ اختلف فيه، فمذهب السلف عدم التعيين⁽¹⁾.

المشكلة في أيماننا تكمن في تصرف بعض الأشخاص، الذين يعتقدون أن كل ما لا يتفق مع مفاهيمهم الشخصية هو غير صحيح، وكان مؤدى اعتقادهم هذا أن تجاهلوا النصوص الصريحة، التي تتعارض مع آرائهم وعقولهم الفاسدة، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما يراه بعض الاقتصاديين في النظام المصرفي الجديد من أن الربا ضرورة لتطوير الاقتصاد، وأنّ منعه يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمارات، سواء سمّوه ربا أو غيروا التسمية فما ينطبق عليه حد الربا هو حرام، مهما اختلفوا في تسميته، فالله تعالى يقول: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] ويقول عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذُرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278]، ومنها ما يراه البعض من أن اللباس المحتشم وفرضية الحجاب لا يتوافق مع حرية المرأة في اختيارها أسلوب حياتها ومظهرها والله تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُذْنِبْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: 59]، ومنهم من يُروِّج لفكرة الإجهاض بعد أن تنفخ الروح في الجنين، ويزعمون أنّ من حقوق المرأة التحكم بجسدها، والجواب أن هذا من قتل النفس بغير حق، وهو من الكبائر، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اجتنبوا السبع الموبقات»، قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات»⁽²⁾، ومنها ما تلجج به أمثلة البعض، لا سيما في الآونة الأخيرة مما يسمونه بحقوق المثليين، ويدعون إلى قبولها، زعمًا منهم أنها تتماشى مع التقدم الاجتماعي، ومعلوم بالضرورة حرمة اللواط وأنه يوجب الحد وحرمة السحاق، لا يخالف في هذا مسلم، وغير هذا كثير. إنّ هذا النوع من التصرفات يؤدي إلى صدام بين الهوية الدينية وبين التوجهات الاجتماعية الحديثة، ولا شك في أن هذا تحريف وتضييع وليس تجديدًا.

التجديد المشروع في الخطاب الديني ليس في تحريف المعاني الواضحة للنصوص، بل في فهمها وتفسيرها وإيصالها للمخاطب بطريقة صحيحة سليمة، إذ اعتقاد المسلم أن الشرع من عند الله تعالى، وأنه مهما ترقى في العلم

(1) ابن التلمساني، عبد الله بن محمد (ت 644هـ)، شرح لمع الأدلة في قواعد أهل السنة، تركيا، مكتبة أحمد ثالث، رقم الحفظ 1869، ق 76-77. (مخطوط)

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، باب إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون نارا وسيصلون سعيراً، الحديث رقم (2766)، 10/4.

فعلمه محدود، بعض الأحكام قد يدرك الحكمة منها وبعضها قد لا يدركه، مع اعتقادنا أن الله جل وعز لا شك هو حكيم، فلا بد أن يقدم النص الصريح على الوهم.

سادساً: تقديم الشرع على ما يتوهم أنه المصلحة:

يُعد تقديم الشرع على ما يتوهم أنه المصلحة مبدأً أساسياً في الشريعة الإسلامية، يُظهر مدى التزام الشخص بأحكام الشريعة، لا سيما عند ظهور متغيرات توهم تعارض النصوص مع ما قد يُعتبر مصلحة من منظور شخصي، هنا لا بد من تقديم المصلحة الحقيقية التي يقودها الشرع على المصلحة الوهمية، التي تكون نتاجاً لجهل أو تجاهل أو نتيجة متغيرات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، فلنضرب لذلك مثلاً: الواحد منا يجد أن بعض المعاملات في هذا الزمان تدر أموالاً طائلة، لكنها تخالف الأسس الشرعية الصحيحة، فمن يعتبر الشرع هو المرجع الأعلى، لا يخوض فيها، وإلا أكل الحرام، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «كل لحم نبت من سحت فالنار أولى به»⁽¹⁾، فإن قيل ما علاقة هذا بتجديد الخطاب الديني؟ فالجواب أن تجديد الخطاب الديني يتطلب من الداعي توجيه الناس نحو فهم صحيح للشريعة وتطبيقها في حياتهم، والتأكيد على أن العمل بالشريعة فيه تحقيق المصلحة العامة والخاصة. فالله تعالى حكيم في فعله، لو لم ندرك نحن ما هي الحكمة من أمر ما لكننا نعتقد أن الله تعالى خلق هذا لحكمة هو يعلمها عز وجل، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 62]. فالله تعالى شرع الشريعة لمصلحة العباد، فليس فيها ما يخالف المصلحة الحقيقية لهم، بل إن النظر إليها إنما يكون بمنظار الشريعة، ليس بمجرد ما تستصلحه النفوس، إذ ما تستصلحه بعض النفوس قد يكون مفسدة. فما تفره الشريعة فهو المصلحة، وما ترفضه فهو مفسدة لا خير فيه. ففي تطبيق الشرع النفع والخير والفوز والصلاح والنجاة للعبد، أما ربنا عز وجل فلا ينتفع بطاعة الطائعين ولا ينضر بعصيان العصاة، بل خلق العباد وأمرهم بطاعته وهم من ينتفع أو ينضر قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (56) مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا (57) إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: 58] أما خالق الخلق فهو غني عن العالمين ﴿فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: 97].

سابعاً: استخراج الأحكام وظيفية المجتهد:

إن استنباط الأحكام من الكتاب والسنة لا بد أن يكون مبنياً على قواعد وأسس صحيحة وواضحة ومحددة، حفظاً لسلامة الدين وسلامة المجتمع. وقد وضع الأصوليون قواعد لهذا الاستنباط؛ لئلا يخوض فيه من ليس أهلاً لذلك فيؤدي به إلى الانحراف عن النص الشرعي.

ومن الجدير بالذكر أن الاجتهاد في فهم وتفسير الشريعة ليس متاحاً لأي شخص، بل هو مقتصر على علماء متخصصين يتمتعون بالقدرة والتأهيل العلمي لذلك. ومع ذلك، يلاحظ في الوقت الحالي انتشار ظاهرة الاجتهاد لدى من لا معرفة لهم بالدين ولا بقواعد النظر، فاشتغلوا بتفسير النصوص الدينية واستنباط الأحكام منها، مما أدى

(1) الطبراني، سليمان بن أحمد (ت360هـ)، الروض الداني (المعجم الصغير)، تحقيق محمد شكور، الطبعة الأولى، المكتب المسمى بالإسلامي، بيروت، 1405هـ - 1985م، 374/1.

إلى تفسيرات مغلوطة وصادمة، بعيدة كل البعد عن المنهج الصحيح، سلكوا الطريق المبني على الأهواء والميول الشخصية بدلاً من الاعتماد على المنهج العلمي والأصول الشرعية، وهذا يؤدي إلى نتائج خاطئة ومضللة، تسيء لفهم الشريعة وتسيء لصورتها في أذهان بعض الناس. فتكون النتيجة أفعالاً تتعارض مع مقاصد الشريعة وتؤدي إلى زعزعة استقرار المجتمع وتقويض القيم والأخلاق الدينية. لذلك فإن التجديد في الخطاب الديني لا يعني أن يقول في القرآن والحديث من يريد ما يريد إنما ينبغي أن تلتزم فيه القواعد التي ذكرها العلماء.

فمن شرط المجتهد المفتي أن يكون عالمًا بالفقه أصلاً وفرعاً خلافاً ومذهباً وأن يكون كامل الآلة في الاجتهاد، عارفاً بما يحتاج إليه في استنباط الأحكام، من النحو واللغة، ومعرفة الرجال الراوين؛ ليأخذ برواية المقبول منهم دون المجروح، وتفسير الآيات الواردة في الأحكام والأخبار الواردة فيها؛ ليوافق ذلك في اجتهاده ولا يخالفه⁽¹⁾. بعد هذا كله فهذه جملة من الضوابط التي لا بد من الالتزام بها وعدم الحياد عنها في تجديد الخطاب الديني.

النتائج والتوصيات:

في ختام بحثي هذا أقول إن التجديد بالمعنى الذي ذكرته هو ما يدعو إليه المصلحون في سبيل المحافظة على الدين، أما أن يقال إنَّ التجديد معناه التغيير والتبديل فهذا يؤدي إلى خراب. وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها:

أولاً: إنَّ تجديد الخطاب الديني ضمن القواعد التي ذكرتها يفتح باباً واسعاً للاستزادة من العلم ونشره وإظهار الأحكام التي خفيت على كثير من الناس.

ثانياً: الخطاب الديني المجدد ينبغي أن يعمل على حل المشكلات الاجتماعية والنفسية بما يتماشى مع تعاليم الدين. ثالثاً: الخطاب المجدد يمكنه التواصل مع الأجيال المختلفة ومع الشباب بلغة يفهمونها ليتحقق الغرض المنشود.

التوصيات:

1. نشر علم الدين وإيصاله للناس بطرق شتى يتقبلونها ويفهمونها؛ لذلك أدعو الأفراد والمؤسسات الإسلامية أن تعمل على نشر الدين الصحيح من غير تغيير أو تحوير لشيء من الأحكام الشرعية، والرد على من يُحرّفه بالأساليب العلمية.

2. حماية الشباب من الآثار السلبية للتكنولوجيا من خلال تعليمهم القيم الدينية والأخلاقية وتشجيع الرقابة الأبوية.

3. تقديم برامج توعية وندوات شبابية للحد من الاستخدام غير الآمن للتكنولوجيا.

(1) الخطاب المالكي، محمد أبو عبد الله، قرّة العين بشرح ورقات إمام الحرمين، ص/84.

فهرس المصادر والمراجع:

- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت، 1422هـ.
- أبو البقاء الحنفي، أيوب بن موسى (ت1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، د.ط، مؤسسة الرسالة، لبنان، د.ت.
- الترمذي، محمد بن عيسى (ت279هـ)، الجامع الكبير - سنن الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، د.ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
- ابن التلمساني، عبد الله بن محمد (ت644هـ)، شرح لمع الأدلة في قواعد أهل السنة، تركيا، مكتبة أحمد ثالث، رقم الحفظ 1869. (مخطوط)
- الجصاص، أحمد بن علي (ت370هـ)، الفصول في الأصول، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف الكويتية، الكويت، 1414هـ - 1994م.
- الحطاب المالكي، محمد أبو عبد الله (ت954هـ)، قرّة العين بشرح ورقات إمام الحرمين، الطبعة الأولى، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، د.ت.
- ابن حنبل، أحمد (ت241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1421هـ - 2001م.
- الرازي، محمد بن عمر (ت606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن إسحق (ت275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي (ت756هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب (ت771هـ)، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ - 1995م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م.
- السيوطي، عبد الرحمن (ت911هـ)، الإكليل في استنباط التنزيل، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- الشريف، محمد بن شاکر، تجديد الخطاب الديني بين التأصيل والتحريف، د.ط، مجلة البيان، الرياض، 1245هـ.
- عبد السلام، جعفر، الإسلام وتطوير الخطاب الديني، الطبعة الأولى، دار البيان للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1423هـ - 2002م.
- الطبراني، سليمان بن أحمد (ت360هـ)، الروض الداني (المعجم الصغير)، تحقيق محمد شكور، الطبعة الأولى، المكتب المسمى بالإسلامي، بيروت، 1405هـ - 1985م.

- الطبري، محمد بن جرير (ت310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، 1420هـ - 2000م.
- المنصور، نايف، أهمية اللغة العربية في دراسة علوم الشريعة، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد (47)، 2022م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت170هـ)، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ط، دار ومكتبة الهلال، لبنان، د.ت.
- الفارابي، إسماعيل بن حماد (ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1407هـ - 1987م.
- الكجراتي، محمد طاهر بن علي الصديقي (ت986هـ)، مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، الطبعة الثالثة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، 1387هـ - 1967م.
- ابن ماجه، محمد القزويني (ت273هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء الكتب العربية، مصر، د.ت.
- المعنوق، أحمد، الحصيلة اللغوية أهميتها مصادرها وسائل تنميتها، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1417هـ.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711هـ)، لسان العرب، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
- النعماني عمر بن علي (ت775هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ - 1998م.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) = صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق حسام الدين القدسي، د.ط، مكتبة القدسي، القاهرة، 1414هـ - 1994م.